

نظرا لأهمية الملك العمومي فقط أعطى المشرع المغربي للقضاء الإداري سلطات واسعة واختصاصات عديدة من أجل حماية قضايا الملك العمومي بصفة عامة وقضايا استغلاله على وجه الخصوص وذلك من خلال العديد من الإجتهاادات القضائية التي ساهم القضاء الإداري في فض النزاعات التي تثار بمناسبة ممارسة الإدارات العمومية لسلطاتها في منح التراخيص باستغلال الملك العمومي أو رفض منح هذه التراخيص أو وضع حد لها سواء تلك النزاعات التي تكون بين الإدارات العمومية فيما بينها أو بين الإدارة وأحد أشخاص القانون الخاص بغية الحفاظ عليه حتى يمكن أن يؤدي إلى الغرض الذي خصص من أجله من جهة ومن جهة أخرى حماية الأوضاع القانونية. وبالرجوع إلى وقائع النازلة حيث تقدم المدعي بمقال يرمي الحكم بإلغاء القرار الصادر عن السيد رئيس المجلس البلدي لعين حرودة والقاضي بنزع حق استغلال البقعة الأرضية من الطاعن وكذا القرار الصادر عن نفس الجهة القاضي بإسناد نفس السالفة الذكر إلى المطلوب في الطعن ،